الكواتم تخطف الأرواح.. والحكومة تتخبط بخططها الأمنية

العودة إلى المربع الطائفي الأول هو ما يخيف المواطنين ويثير غضبهم على الحكومة وسبب ذلك عودة ظاهرة الاغتيالات بالكواتم التي بدأت منذ ما يقارب العشرة أيام الماضية والتي استهدفت ضباط جيش وشرطة ومفارز امنية اضافة الى رجال دين بارزين في مناطقهم وعمال في محال لبيع الألبسة الرجالية، حيث أن اغلب الاغتيالات بكاتم الصوت تتم بطريقة مباغتة دون أن تثير الانتباه وطبقا لتقارير وزارة الداخلية فأن بغداد شهدت في الأسابيع الأخيرة هجمات مكثفة اغتالت يوميا عشرات من الضباط والمنتسبين في الوزارات الأمنية ومواطنين ومن المتوقع أن تشهد الجريمة الإرهابية ارتفاعا كبيرا بسبب الأوضاع السياسية.

□ بغداد / إبراهيم إبراهيم

اغتيال رجال دين

أكد شهود عيان لـ"المدى برس"، "أن عملية اغتيال ابو زينب وهو شيخ جامع فخرية الكائن في حي التجار، جرت حين ذهب كعادته الى الجامع يوم الجمعة لأداء صلاة الجماعة ولما فرغ من الصلاة وهو عائد إلى منزله هجم عليه شخصان يحملان مسدساً كاتماً فارديا هو ورفيقه ابو عمار صريعين ولاذا بالفرار، وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها اغتيال رجال دين بهذه الطريقة والقوات الأمنية قريبة من موقع الجريمة".

وتعرضت في اليوم التالي وفي المنطقة نفسه مفرزة للشرطة تتكون من أربعة أفراد إلى هجوم من قبل مسلحين بسلاح الكاتم تركوا أعضاء المفرزة مضرجين بدمائهم ولاذوا بالفرار وحسب شهود العيان فأن المهاجمين يستقلون سيارة أجرة نوع (سايبا).

شهادة ناج من الاغتيال

ويقول أحدُ الجنود الناجين من كواتم الصوت، التي تفتك بالقوى الأمنية والمواطنين هذه الأيام والذي نجا بعد ان أصيب بطلقة في وجهه "لقد كنا ٤ جنود على شكل مفرزة تفتيش في ساعة الحادث ومع الازدحام الشديد وأصوات السيارات وأصوات المارة بحيث لا نتمكن من رؤية بعضنا البعض استشهد زملائي وأصبت أنا في وجهي فتهشم فكي وأسناني وتهشمت عظام وجنتي".

وأضاف الناجي "لا تتصوروا أن هؤلاء القتلة يهاجمون نقاط التفتيش بشكل متخف أو بارتداء قناع او يرتدون زيا معنياً، أن كل ما يقال عن ذلك هو مجرد وهم، لقد غيروا كل خططهم وتكتيكاتهم وأشكالهم وملابسهم، لا تتصوروا أن ملابسهم رثة أو أشكالهم غريبة، آخر ما أتذكره هو توجه شاب جميل في مقتبل العمر ذي هندام جيد، عبر الرصيف باتجاهي ونظرت إليه انتهى كل شيء"، وأشار شاهدنا إلى "أن الفساد الذي ينخر في الأجهزة الأمنية هو السبب الأول والرئيس لحدوث هذه الاختراقات وان وجود ما يسمى بالتبرع او (الفضائيين) الذين يدفعون نصف راتبهم للضباط والذين اثروا على حساب حياة الناس وأمنهم، لكي لا يستمروا بالدوام مشكلة كبيرة إضافة الى سوء الخدمات وتأخر وجبات الطعام وكثرة ساعات الواجب هذه السلبيات كلها تؤدي الى عدم الجدية في إتمام عمل القوات الأمنية".

وفي السياق ذاته ذكر مصدر من شرطة بغداد فضل عدم الكشف عن اسمه لـ"المدى برس" عن وجود معلومات تؤكد انتشار فرق منظمة لتنفيذ عمليات اغتيال، فيما تلقت نجدة بغداد أكثر من عشرين نداء بوقوع حوادث اغتيالات بأسلحة كاتمة للصوت خلال الأسبوعين الماضيين وفي مناطق متفرقة من بغداد وان ابرز المغدورين هم رجال شرطة وجيش ورجال دين ومواطنون بسطاء".

وتابع المصدر "أن فرق الاغتيالات الجديدة بدأت بالعمل في بغداد مؤخرا وهي تطوّق العاصمة -على حد قوله- وهذه الفرق تمتلك المعلومات الكاملة عن ضباط الدفاع والداخلية وتحركاتهم من خلال اختراق مسؤولين بالأجهزة الأمنية إذ أن المعلومات هي أهم العناصر لهذه العصابات".

وأكد المصدر "أن خطة أمنية وضعت للحد من وقوع وعودة حوادث الاغتيالات بالأسلحة الكاتمة للصوت تمخّضت عن تسيير دوريات مدنية بسيارات مدنية تجوب شوارع العاصمة على مدار الساعة وجعل المرابطات متحركة وغير ثابتة ومراقبة مخارج الطرق السريعة ووضع سيطرات ثابتة تدقق فيها العجلات المشبوهة وخاصة سيارات الاجرة "الصفراء" والتي استخدمت وبشكل كبير لعمليات الاغتيال في الفترة الماضية، وقطع الطريق إثناء وقوع مثل تلك الجرائم".

رأي لجنة الأمن والدفاع النيابية

لجنة الأمن والدفاع البرلمانية أشرت عودة الاغتيالات بالكواتم وبطرق منظمة مستهدفة ضباط في الداخلية والدفاع وبعض المسؤولين في الدولة النائب.

عباس البياتي عضو اللجنة عن دولة القانون أكد لـ"المدى برس" أن "عمليات الاغتيال بالكواتم تقف خلفها دول وأجهزة استخباراتية محترفة تعمل على التجنيد والتخطيط والتمويل والدفع باتجاه خلخلة الوضع الأمني من ذلك يتضح أن عملية الكشف عن هذه الدول الداعمة لا يتم إلا من خلال تعاون المواطن ومنظمات المجتمع المدني وما أكثرها في العراق".

واضاف البياتي "ان عدم إقرار قانون يجرم حامل السلاح الكاتم هو من الأسباب الرئيسة لازدياد هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، وان اعتراض بعض الاعضاء على العقوبة المنصوصة في القانون وهي الإعدام حالت دون إقراره".

اما النائب حسن جهاد عضو اللجنة عن التحالف الكردستاني قال "إن هذه العمليات هي إحدى طرق الجماعات الإرهابية لخرق الأمن واستهداف قيادات القوات الأمنية من ضباط في الشرطة والجيش".

وأضاف جهاد "أن عدم وجود تنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة وتداخل المعلومات اضافة الى الاصرار على التمسك بالخطط الكلاسيكية القديمة عديمة الجدوى يؤدي الى حدوث مثل هذه الاختراقات وأكثر منها".

وبين "أن لجنة الامن والدفاع تسعى وبشكل حثيث الى تشريع القوانين التي تمكن القوات الأمنية من العمل وفق آليات صحيحة ومتطورة تواكب التقدم الحاصل في التقنيات الامنية العالمية".

رأي قانوني

الخبير القانوني مؤيد الجوراني "يقول إن عدم التداول فيما سبق ٢٠٠٣ بنوع السلاح الكاتم في الشارع، بالتالي لم يذكر في القانون نص يشدد على عقوبة حيازة الكاتم، ومن يلقى القبض عليه الآن يسجن لمدة ٣ الى ٦ أشهر فقط، ولكن لو سجن الحائز على هذا السلاح الهجومي لمدة ٢٠ عاماً أو مؤبد او حكم بالإعدام، فسيكون رادعاً لمن تسول له نفسه حمل هذا السلاح، موضحاً أن القضاء لا يتعامل مع قضايا القتل بنوع السلاح بل يتعامل مع نتيجة القتل وهي إزهاق الروح. إن عقوبة حيازة سلاح كاتم للصوت تختلف عن حيازة السلاح الاعتيادي مثل الكلاشينكوف والمسدسات الأخرى، وان عقوبته لا تقل في الظروف المخففة عن ست سنوات في اقل تقدير، مشيرا إلى أن ليس بمقدور الأجهزة الأمنية المختصة اعتقال المشتبه بهم كخطوة استباقية إلا بوجود أمر قضائي ومضبطة تحر. وهو أمر بإمكانه فتح المجال واسعا أمام المشتبه بهم لتنفيذ الجريمة وشل القدرة على منعها، في هذه الأيام يشعر المواطنون، البغداديون خاصة، بالقلق من الثغرات النوعية في الوضع الأمني، ويطالبون، ونحن معهم بإسكات (كاتم الصوت).

سيطرة وسط بغداد.. (أرشيف)

شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الإرهاب يغيّر طابع الربيع السوري

دخول قوى الإسلام السياسي المتطرفة على خط الانتفاضة السورية المناهضة لنظام بشار الأسد أخذ هذه الانتفاضة في اتجاه مناهض للمبادئ التي انطلقت استناداً اليها والأهداف التي أعلنتها، بوصفها حركة ترمي لتحرير الشعب السوري من الدكتاتورية وإقامة نظام ديمقراطي بديل لنظام حزب البعث الشمولي.

هذا التطور السلبي يتمثل في عمليات التفجير في المدن المختلفة وبخاصة العاصمة دمشق والتي تتسابق المنظمات المتطرفة في تبني المسؤولية عنها. وسواء تحقق أحد أهداف الانتفاضة المتمثل في إسقاط نظام الأسد أو نجح هذا النظام في القضاء على الانتفاضة، فأن هذا التطور ستكون له آثار سلبية كبيرة على الحياة الاجتماعية والسياسية في سوريا لسنوات طويلة وربما عقود.

كل الذين أيدوا الانتفاضة السورية فعلوا ذلك دعماً لحق الشعب السوري في الحرية والديمقراطية وتضامناً مع طابع الانتفاضة السلمي. وعلى هذا الأساس وقفوا ضد استخدام نظام بشار الأسد السلاح لسحق الانتفاضة. ومن نفس المنطلق لا بدّ من الوقوف ضد المنظمات والهيئات السورية التي تستسهل اللجوء إلى الأساليب الإرهابية باستخدام سلاح التفجيرات من دون مبرر.

رفع السلاح لمواجهة قوات النظام دفاعاً عن النفس أمر مقبول ومشروع، لكن التفجيرات التي تُحدث قتلاً جماعياً وتدميراً شاملاً أمر غير مقبول وغير مشروع، لأن هناك أناساً أبرياء يُقتلون وآخرين تُدمّر ممتلكاتهم من دون أن يكون لهم ذنب. حتى المقرات الأمنية والعسكرية التي تستهدفها بعض عمليات التفجير يوجد فيها أناس لا دخل لهم في الصراع، وقد يكون بعضهم من المعارضين الصامتين للنظام، وليس ثمة وجه حق لقتلهم أو جرحهم أو تدمير ممتلكاتهم.

وفي الحقيقة ما من تفجير بعبوات أو أحزمة ناسفة أو بسيارات مفخخة لا يموت فيه أبرياء أو لا تُدمَّر فيه أملاك لأبرياء، وتجربتنا خير دليل على ذلك، فما أطلقت على نفسها منظمات المقاومة ضد الاحتلال الأميركي أحرقت الأخضر واليابس بعملياتها الإرهابية. والدليل انه بينما قُتل في تلك العمليات أقل من خمسة آلاف جندي أميركي مات من المدنيين وحدهم نحو مئة ضعف هذا العدد، فيما أحدثت تلك العمليات دماراً هائلاً في الممتلكات العامة والخاصة وزادت من خراب البنية التحتية للبلاد، فضلاً عن انها تسببت في تأخير الانسحاب الأميركي سنوات عدة، وتعويق عودة الحياة الى طبيعتها في بلد أنهكت قواه في حروب عبثية على مدى ثلاثة عقود. كما تسببت تلك العمليات في إثارة وتسعير النعرات الطائفية وإشعال فتيل حرب أهلية طائفية وفي تسميم الحياة السياسية وتعطيل التنمية وتمكين من لا يستحقون ومن هم غير مؤهلين من تولي السلطة في البلاد، ما فاقم من معاناة الناس.

نعم هذه كانت بعض نتائج العنف الأعمى الذي فجرته القوى الإرهابية بذريعة مقاومة الاحتلال. وسوريا مرشحة لمثل هذا الحصاد المر إن واصلت القوى المتطرفة استخدام سلاح الإرهاب.

العراقية أكثر الكتل السياسية تغيّباً

رئاسة البرلمان: أكثر من (١٢٥) نائباً يتغيبون كل جلسة

□ بغداد/محمد صباح

كشفت رئاسة مجلس النواب عن ان القائمة العراقية أكثر الكتل السياسية تغيبا عن الحضور في جلسات مجلس النواب، لافتة إلى أن القطوعات للرواتب مستمرة ولم تنقطع مطلقا.

وأوضحت أن هنا عددا محددا من النواب "المواظبين" على الغياب ويتراوح عددهم بين ثمانية الى تسعة أعضاء وبشكل دائم ومستمر عند كل الجلسة".

في حين بين ائتلاف دولة القانون "ان العدد الحقيقي للمتغيبين عند كل جلسة يصل الى (١٢٥) نائبا من أصل (٣٢٥) نائبا، لافتا الى ان هؤلاء لا يمثلون الشعب بل أحزابهم".

إلى ذلك دعا التحالف الكردستاني جميع الكتل السياسية لمعالجة هذه الظاهرة السلبية وضرورة حضور جميع أعضاء مجلس النواب إلى الجلسات.

وفي مقابلة مع "المدى" كشف مقرر مجلس النواب محمد الخالدي، أن القائمة العراقية اكثر الكتل السياسية تغيبا عن جلسات مجلس النواب مقارنة بالكتل الاخرى، لافتا الى ان قطوعات الرواتب سارية المفعول والبالغة (٥٠٠) الف دينار عن كل يوم غياب".

واضاف "ان عدد النواب المواظبين على الغياب يتراوح بين تسعة أسماء إلى عشرة، مبينا ان حججهم غير مبررة ولا مقبولة مطلقا في قضية مساءلتهم عن تغيبهم".

هذا وقد أعلن جلس النواب عن أسماء الأعضاء المتغيبين عن الجلسة رقم (١٠) في ٢٠١٢/٧/٣٠ والتي تضم كلا حاجم مهدي صالح التحالف الوطني، وشعلان عبد الجبار علي وفلاح حسن مصطفى ومحمد ناصر دلي من القائمة العراقية وآمنة السعدي من العراقية الحرة.

وبدوره اعتبر ائتلاف دولة القانون، ان الاعضاء المتغيبين هم لا يمثلون الشعب بل احزابهم، كاشفا ان عددهم يصل عند كل جلسة إلى (١٢٥) نائبا وهذا امر معيب ومستغرب.

وقال النائب إحسان العوادي لـ"المدى" إن عمل البرلمان جمعي ولابد من وجود عدد كبير من أعضاء مجلس النواب داخل قاعدة الجلسة، لافتا الى ان ذلك يعطي المجال لدراسة ومناقشة أي قانون بشكل مستفيض وتنضجها بشكل دقيق".

وأشار إلى أن "قضية التغيّب أثرت بشكل كبير على عمل مجلس النواب وادائه، مبينا ان ثلث أعضاء مجلس النواب لم يلتزموا حتى هذه اللحظة، لذلك معدل حضورهم لا يتجاوز (٢٠٠) نائب عند كل جلسة من اصل (٣٢٥) أي ان هناك (١٢٥) نائبا يواظبون في الغياب لا على الدوام عند كل جلسة".

ودعا العوادي كتل السياسية جميعها على منع نوابها من عدم الحضور،قائلا ان من الضروري على قادة الكتل السياسية وضع رادعا أو حدا لجميع النواب الذين يتغيبون بعذر او غير عذر من اجل إعطاء قوة للبرلمان وبالتالي يتسنى لنا تقديم أفضل الخدمات للمواطن البسيط".

وكانت هيئة رئاسة البرلمان قررت تفعيل العقوبات الإدارية وقطع مبلغ ٥٠٠ ألف دينار من الراتب الشهري للنائب المتغيب ومضاعفتها في الأيام التي تشهد التصويت على القوانين.

وتنص المادة (١٨) من النظام الداخلي للبرلمان على: أولاً: ينشر الحضور والغياب في نشرة المجلس الاعتيادية واحدى الصحف، ثانياً: لهيئة الرئاسة في حالة تكرر الغياب من دون عذر مشروع خمس مرات متتالية او عشر مرات غير متتالية خلال الدورة السنوية أن توجه تنبيهاً خطياً إلى العضو الغائب تدعوه إلى الالتزام بالحضور وفي حالة عدم امتثاله لهيئة الرئاسة يعرض الموضوع على المجلس بناءً على طلب الهيئة، ثالثاً. تستقطع من مكافأة عضو مجلس النواب في حالة غيابه نسبة معينة يحددها المجلس.

واضاف العوادي"ان من الضروري على الكتل السياسية تمثيل الشعب من خلال الحضور المستمر والمناقشة ،موضحا ان عدم الحضور يؤثر حتى على تمرير بعض القوانين المهمة".

واستطرد"ان عدم الحضور دلالة على عدم تمثيل هذا النائب للشعب بل لحزبه فقط". ومن جانبه دعا التحالف الكردستاني جميع اعضاء مجلس النواب الالتزام بالحضور الى جلسات مجلس النواب بشكل مستمر،مطالبا الى وجود معالجات سريعة للحد من هذه الظاهرة السلبية.

وقال النائب محسن السعدون في حديث لـ"المدى" أن على النواب الحضور الى جلسات مجلس النواب للمشاركة في المناقشات على أي قانون وكذلك تكرير بعض القوانين والتصويت عليها خلال الجلسات القائمة.

وتابع "ان من الضروري ايجاد الآليات مناسبة للحد من شيوع هذه الظاهرة السلبية داخل مجلس النواب ومنعها بشكل مطلق وعدم السماح بتكرارها وعلى الجميع الالتزام به".

البرلمان.. (أرشيف)

خريج إعلام تم تعيينه مدرس رياضيات

نواب: تعيينات التربية مزوّرة وسنستجوب الوزير

□ بغداد/ مؤيد الطيب

أكد عضو لجنة التربية النيابية عضو التحالف الكردستاني برهان محمد إن "بداية كل سنة دراسية تكون محملة بالمشاكل في وزارة التربية، وهناك أولوية في عمل الوزارة تتحدد في تأمين الملاكات وتنظيمها، وتوفير المستلزمات الدراسية لكل المدارس، وإن عدد الخريجين لهذه السنة أكبر بكثير من عدد ملاكات التعيينات، مما جعل عملية التعيين صعبة جداً".

وأضاف محمد في تصريح لـ"المدى" أمس الثلاثاء إن "وزارة التربية استشارت اللجنة في قضية توزيع التعيينات على شبكة الإنترنت من خلال الموقع الالكتروني الخاص بالوزارة، مما أدى إلى التلاعب بالأسماء على أساس الرشوة والمحسوبية، والتزوير في كل التعيينات، وإجهاض حق الكثير من الخريجين ومنحه لاختصاصات أخرى، ولدينا وثائق تؤكد التلاعب الكبير الذي حصل في الأسماء لدرجة أننا وجدنا أحد خريجي كلية الإعلام قد تم تعيينه بصفة مدرس رياضيات في إحدى المدارس".

وأوضح محمد إن "الإشكالية حصلت في جميع المحافظات، وتركزت بشكل كبير في محافظة كركوك، حيث تم التعيين فيها على أساس القومية العربية وتجاهل الخريجين من الأكراد، وركزوا أيضاً على أسماء الخريجين من مدينة حويجة"، وتابع "تم الإجماع في لجنة التربية النيابية على استضافة وزير التربية محمد علي تميم، لكنه تحجج بأنه مجاز وسيكون خارج البلد، لذلك قمنا باستضافة وكيله الأقدم علي الإبراهيمي ومناقشته بوضع الوزارة، وتم الاتفاق على أن ترجع الوزارة للآلية القديمة في توزيع الملاكات الخاصة بالتعيين والتي تنص على أن تكون صلاحية اختيار أسماء التعيينات من قبل المديريات العامة في كل المحافظات والمناطق، وفي حالة عدم تطبيق القرار ستتم استضافة وزير التربية واستجوابه داخل اللجنة البرلمانية".

وحول قضية تعليق عضوية النائب المستقل كاظم الصيادي من لجنة التربية على خلفية الفساد المستشري داخل الوزارة قال محمد إن "الصيادي علق عضويته في اللجنة على خلفية اتهامات وجهت له من داخل الوزارة رغم غرابة الموضوع، فليس للنائب البرلماني أي تدخل في عمل الوزارة غير العمل الرقابي، لكن الصيادي توعد بفضح ملفات فساد تخص الوزارة، بالإضافة إلى الملفات التي نمتلكها، وستكون ورقة ضغط على الوزير في حالة لم ينفذ قرارات اللجنة".

فيما أكدت عضو لجنة التربية في البرلمان النائبة عن القائمة العراقية سميعة محمد خليفة إن "اللجنة اجتمعت مع وكيل وزير التربية علي الإبراهيمي لمناقشة قضية التعيينات في الوزارة، وقدمت اللجنة اعتراضاتها على الموضوع بسبب المشاكل المتعلقة بأسماء التعيينات حيث إن اللجنة الموكلة بهذا الشأن من قبل الوزارة غير كفوءة، وسببت كل المعوقات، والمدير العام في الوزارة قدم شكوى للجنة النيابية حول قضية الأسماء الواردة في قوائم التعيينات، حيث أعتمد على الدرجات التعويضية التي تعطي الأولوية في حق التعيين للمستقيلين او الخريجين منذ سنوات طويلة، مما سبب مشاكل في التعيينات".

وأضافت خليفة في تصريح لـ"المدى" أمس إن "فشل وزارة التربية لا يرتبط بوزيرها فقط، لكن الضغوط كثيرة على وزارة التربية واللجنة البرلمانية، مما جعلنا نضغط على الوزير من أجل التقليص من حجم مشاكل الوزارة، وإن أكبر مشكلة تواجه الوزارة في الوقت الحالي هي عدم بناء مدارس، مما جعل الدوام يكون على أربعة أقسام في اليوم الواحد، وهذا ربما يؤثر على الدوام الرسمي مما يؤدي إلى تأجيل عام دراسي كامل، وهنا المشكلة تتحملها أيضاً كل من وزارة الإسكان ووزارة الصناعة".

هذا وقد كان النائب المستقل كاظم الصيادي، قد أعلن السبت الماضي، عن تعليق عضويته في لجنة التربية البرلمانية، وأكد إن السبب يعود الى الفساد المستشري في الوزارة، ووجه الاتهامات إلى وزير التربية بعدم تنفيذ إستراتيجية الوزارة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون